

المشهد السياسي

قانون الانتخاب: «تقدم كبير» نحو النسبية؟

لم تتوصل القوى السياسية إلى اتفاق على قانون جديد للانتخابات. لكن مصادر رفيعة المستوى تؤكد حصول «تقدم كبير»، تمثل في موافقة التيار الوطني الحر على اقتراح الرئيس نبيه بري



بري: لو كان هناك خرق جذبي واجواء إيجابية لكنا علمنا بذلك (هيثم الموسوي)

في خطابه أول من أمس، قال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، عن ملف قانون الانتخابات: «خلال الأشهر الماضية سمعنا من بعض القيادات أن الاتفاق غداً صباحاً. فكنا نسأل أنفسنا، هل اتفقتم ولا علم لنا؟ عجيبة بعض المبالغت». ورغم ذلك، أكد نصرالله وجود أمل حقيقي في التوصل إلى قانون جديد. ويوم أمس، أكد أكثر من مصدر واسع الاطلاع أن ترويج بعض القوى والشخصيات لقرب التوصل إلى قانون انتخابي جديد ليس سرا، بل تعبير عن «تقدم كبير» في المفاوضات الدائرة حول مشاريع قوانين الانتخابات النسبية. وقالت المصادر إن التطور الذي حصل يتمثل في موافقة التيار الوطني الحر على اقتراح الرئيس نبيه بري القاضي بالتخلي عن مشروع «التاهيل



شنت باسيل هجوماً عنيفاً على بري من دون أن يسميه بسبب «الخلاف الكهربائي»

الطائفي»، في مقابل إقرار قانون للانتخابات النيابية يعتمد النسبية، وإنشاء مجلس للشيوخ. وقالت المصادر إن هذا التقدم لا يعني الاتفاق على كافة التفاصيل، إذ لم يتفق المفاوضون بعد على عدد الدوائر التي ستعتمد، علماً بأن هناك توجهاً بحصر الصوت التفضيلي في القضاء. فبري لا يزال متمسكاً بأن تُجرى الانتخابات النيابية في 10 دوائر كحد أقصى، فيما يطالب التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية بأن يكون عددها بين 13 دائرة و15 دائرة.



وعبر وزير الخارجية جبران باسيل أمس عن هذه الاجواء، في قوله إن التيار لا يهتم باسم القانون، بل «المهم أن يكون

الكهرباء وكلفة 200% أقل على المواطن. وكل ما تسمعونه في موضوع الكهرباء كذب، ووزير الطاقة يقوم حرفياً بما طلب منه في مجلس الوزراء». واستبعدت مصادر مشاركة في المفاوضات الانتخابية أن يؤثر كلام وزير الخارجية سلباً على المفاوضات، متوقعة أن ينحصر رد فعل بري في عرقلة مشروع استئجار بواخر لإنتاج الكهرباء. لكن مصادر في تيار المستقبل قالت لـ «الأخبار» إن المواقف الحقيقية للقوى السياسية تظهر جلية في الاشتباك «الكهربائي» لا في التبشير بقرب إقرار قانون جديد للانتخابات. أعلن نائب القوات اللبنانية جورج عدوان «أننا دخلنا العد العكسي لإقرار قانون الانتخاب». وأكد أن موقف التيار

في لبنان ومعركتنا بدأت منذ عام 2010»، سائلاً أين كان «من يتكلم اليوم عندما أوقف معمل دير عمار أربع سنوات؟ لو سمحتم لنا بتنفيذ المعمل لما كنا بحاجة لبواخر اليوم. ماذا بقي من جميع الاتهامات السابقة في حقنا؟ كلها كانت مردودة ولم يبق إلا أثر الكذب وتاريخهم اتهامات كاذبة». وحذر من أن يزايد أحد على التيار، ف«من ملا جيوه بالمال لا يحق له الكلام عن تعبئة جيوب. من تاريخه أسود بالفساد، لا يمكن له أن يُبيض ملفه على حسابنا بل على حسابنا». ودافع باسيل عن الخطة التي وضعها وعن الوزير سيزار أبو خليل الذي «أمضى خمس سنوات في الوزارة مستشاراً ورفض أن يتقاضى معاشاً». بالنسبة إليه، «نتيجة خطتنا عجز صفر في

القانون نسبية ليمثل الجميع، ولكن ليس فيه استنسابية. نريد قانوناً فيه ضوابط لتنوعنا، ولن نقبل بأقل من ذلك مهما كانت الإغراءات والتهديدات والمهل». باسيل - وخلال تمثيله رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في حفل افتتاح شارع الرئيس عون في بلدة الحدت - أكد التوجه إلى فتح دورة استثنائية لمجلس النواب عبر القول إنه «سنحاور ونبادر حتى النهاية، وسنفتح دورات ونطوي التمديد إلى النهاية حتى يكون لدينا قانون جديد». لكن ليل أمس، برز مؤشر سلبي لم يُعرف بعد مدى تأثيره على مفاوضات قانون الانتخاب، تمثل بهجوم عنيف شنته باسيل على بري، من دون أن يسميه، في ملف الكهرباء. وقال باسيل: «هدفنا واحد هو أن يكون هناك كهرباء

إله الشارم غداً

جدد الحزب الشيوعي اللبناني دعوته إلى المشاركة «في الاعتصام الذي دعت إليه الأحزاب الوطنية والعلمانية والتقدمية» في 14 أيار الساعة 12 ظهراً، في ساحة رياض الصلح. كذلك دعا الحزب إلى المشاركة «مع قوى الحركات المدنية والنقابية والشعبية المناضلة، في الاعتصام الساعة 11 صباحاً أمام مبنى بلدية بيروت في اليوم عينه، وذلك رفضاً للتمديد ومشاريع القوانين الانتخابية التقسيمية، ومن أجل النسبية خارج القيد الطائفي ولبنان دائرة واحدة». وكانت مجموعات سياسية وجمعيات وقوى شبابية وعدد من مجموعات الحراك المدني قد أعلنت أمس قيام «جبهة موحدة» بهدف العمل على «منع التمديد للمجلس النيابي ومناهضة الجنون الطائفي والخروقات المستمرة للدستور التي تمارسها قوى السلطة في لبنان». ودعت «الجبهة» إلى الاعتصام أمام بلدية بيروت غداً، للمطالبة بإقرار قانون للانتخابات يعتمد النسبية في دوائر كبرى تضم كل منها 20 مقعداً على الأقل، ورفضاً للتمديد، وللقوانين الطائفية.